[369] بين الخلفاء والشريعة لا ريب إن أهم شروط الأمامة والتي تعتبر المفهوم الواقعي والحكمة العالية في الخلافة في الأسلام هو: أن يكون الأمام والخليفة حافظا للدين، وصائنا للشريعة، ومنفذا لقوانين القرآن وتشريعاته. هذا ما أوضحه أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضمن بيانه لشروط الأمامة فقال: ولا المعطل للسنة فيهلك الامة. ولكن التاريخ يروي لنا عكس هذا تماما، ويستفاد مما احتوته أحاديث الصحيحين، أن بعض حكام الشريعة، وقوانين الدين، قد تعرضت للتزوير وتطاولت إليها أيدي التشويه والتحريف في عهد الخلفاء، وإنهم كانوا يغيرون التعاليم والأحكام الدينية حسب ما تقتضيه مصالحهم ونزعاتهم الشخصية، وكل واحد منهم كان يفسر الشريعة والسنة وفقا لرأيه وكيفما شاءت أهواؤهم. لما أرادوا أن يبرروا هذا العمل - ويصبغوا هذه التحريفات والتغييرات بالصبغة الدينية والطابع الشرعي، ويظهروا باطلهم ومخالفاتهم للنصوص في كسوة الحق - سموه الاجتهاد، وخلف ستار الاجتهاد وباسمه دسوا تحريفاتهم ومخالفاتهم في أوساط المجتمعات الأسلامية، بينما الاجتهاد في الواقع أمر، ومخالفة التعاليم القرآنية الصريحة والسنة النبوية أمر آخر. وبهذه المناسبة يقول امير المؤمنين الأمام علي (عليه السلام): قد عملت الولاة قبلي أعمالا خالفوا فيها رسول ا (صلى ا عليه وآله)، متعمدين بخلافه، ناقضين لعهده، مغيرين لسنته، ولو حملت الناس على تركها، وحولتها إلى مواضعها، وإلى ما كانت في عهد رسول ا (صلى ا عليه وآله)، لتفرق عني جندي، حتى أبقى وحدي، أو مع قليل
